دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني بالمصارف التجارية الليبية

■ د.إبراهيم مسعود الفرجاني * ■ أ. هشام محمد اقليلة **

● تاريخ استلام البحث 2022/07/31م ● تاريخ قبول البحث18 /2022/09م

■ **المستخلص:**

هدف هذا البحث إلى التعرّف على دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني، ولغرض تحقيق هدف البحث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على مراجعة شاملة لما ورد حول موضوع البحث في الكتب والدوريات والوثائق والدراسات السابقة، وتمثل مجتمع البحث في مدراء إدارات الائتمان ورؤساء أقسام الائتمان وأعضاء لجنة الائتمان وعينة من موظفي الائتمان بإدارة الائتمان، وذلك في ستة مصارف تجارية ليبية وهي: (الجمهورية، الوحدة، الصحارى، التجاري الوطني، التجارة والتنمية، شمال أفريقيا)، وقد تّم الاعتماد على استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، ولتحليل البيانات تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية.

وقد توصل الباحثان إلى أن هناك دوراً لمعايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وأوصى الباحثان إلى عدد من التوصيات أهمّها التركيز على مقدرة العميل على تحقيق الاستقرار في السوق وقدرته على إدارة الخطوط الائتمانية.

● **الكلمات المفتاحية:** معايير الائتمان المصرفي، الائتمان المصرفي.

* أستاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد جامعة بنغازي E - mail: abrahem_m49@yahoo.com
** اخصائي مالي شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز E - mail.hishameglila@gmail.com:

■ **Abstract:**

The aim of this research is to identify the role of bank credit standards in rationalizing credit decision, for achieving the goal of the research, and the method of descriptive analytical was used, which is based on a comprehensive review of what was mentioned on the topic of research in Books, Periodicals and previous studies, the research community was represented in the directors of credit departments, section heads of credit departments, members of the credit committee, and a sample of credit employees in the credit department, in six Libyan Commercial Banks: (Al - Jumhuriya, Al - Wahda, Sahara, National Commercial, Trade and Development, North Africa), the questionnaire was relied on as the data collection, and for data analysis, descriptive and inferential statistical methods were used.

Both researcher concluded that there is a role for bank credit standards in rationalizing the credit decision in the Libyan commercial banks under study.

● Key words: Bank Credit Standards, Bank Credit.

■ **المقدمة :**

تعد المصارف التجارية إحدى الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يُعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، فهي كأداة من أدوات الاستثمار تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية (عبد اللطيف ويوسف، 2006).

وتقوم المصارف التجارية بعدة وظائف أهمها: وظيفة الائتمان المصرفي، والذي يعتبر الأكثر أهمية بالنسبة للمصرف والذي من خلاله تحقيق المصارف الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

ولكي يكون القرار الائتماني أكثر رشداً فإن المصارف التجارية وفي إطار دورها الأساسي والمتمثل في منح القروض والتسهيلات المصرفية، فإنها عادةً ما تطلب من عملائها مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية والتي تخضعها للدراسة والتحليل (مطر،2016).

ويعتمد محللو ومانحو الائتمان في المصارف التجارية على عدة نماذج كمعايير لمنح الائتمان حيث يقوم المصرف كمانح للائتمان بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقرض (**الدغيم وآخرون**، 2006)، وهذه النماذج تحتوي على مجموعة من الأسس والشروط الإرشادية لضمان المعالجة الموحدة وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الأخطاء وتوفير المرونة الكافية (**حنفي و أبوقحف**، 1991)، ومن أهم نماذج الائتمان التي تعتمد عليها المصارف التجارية، نموذج الائتمان المعروف ب 5C،S، ونموذج الائتمان المعروف بـ5P، S، ونموذج الائتمان المعروف ب PRISM (**الخطيب**، 2008).

■ **الدراسات السابقة:**

يتناول الباحثان الدراسات السابقة التي اشتركت مع هذا البحث في متغير أو أكثر أو أجريت في نفس البيئة، والتي هي:

1. **دراسة (الشيخلي، 2012)، بعنوان: «العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية».**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسية لقرار الائتمان المصرفي وتحليل وتقييم هذه العوامل والوقوف على الصعوبات التي تؤثر في اتخاذ قرار الائتمان، والعمل على زيادة ربحية المصارف التجارية من خلال تحسين كفاءة إدارة هذه المصارف وتمثلت أهم نتائج الدراسة بان هناك دورا مهما لمتغيرات الدراسة في اتخاذ قرار الائتمان، حيث جاء متغير السياسة الائتمانية للبنك في المركز الأول، ويليه الوضع المالي للعميل ، في حين جاء متغير السمات الشخصية للعميل أخيراً.

2. **دراسة (الفرجاني، 2013)، بعنوان:«دراسة إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية».**

هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية لمعرفة مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للنسب المالية الأساسية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على

متخذي القرار الائتماني بالمصارف التجارية، وتضمنت الدراسة المتغيرات التالية من نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية و نسب الهيكل التمويلي، وتوصلت الدراسة إلى أن متخذي القرار الائتماني بالمصارف التجارية يدركون نسب الربحية فقط.

3. **دراسة (النجار، 2015)، بعنوان: «استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان».**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي من خلال طلب قدمته شركة وطن الخير إلى مصرف الخليج التجاري العراقي لمنحها الائتمان وقد توصلت الدراسة إلى أن مصرف الخليج لا يهتم بإجراء أي نوع من أنواع التحليل المالي الذي من خلاله يتم الوقوف على المركز المالي للزبون والتنبؤ باحتمالات تعثره و إنما يركز على الضمانات التي يقدمها الزبون عند طلبه لمنح الائتمان.

4. **دراسة (ابو شيخة، 2016)، بعنوان: «أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين».**

هدفت هذه الدراسة إلى التعـــرف على أثر مسمـوعات[1]* العميـل (الأدبية والتجارية والمالية) و طبيعة نشاط العميل و كفاءة وخبرة العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في فلسطين، وقد توصلت الدراسة إلى أن مسموعات العميل وطبيعة نشاط العميل و كفاءة وخبرة العميل لها أثر كبير على قرار منح التسهيلات الائتمانية.

5. **دراسة (الفرجاني والعريبي، 2016)، بعنوان: «دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في ترشيد القرار الائتماني وأثره على تحقيق أهداف المصرف».**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في ترشيد القرار الائتماني وأثره على تحقيق أهداف المصرف من خلال دراسة ميدانية على متخذي القرار الائتماني في مدينة بنغازي، وتم التوصل إلى أن هناك دوراً للتحليل المالي فيما يخص نسب الربحية ونسب تقييم الهيكل التمويلي ونسب السيولة في ترشيد القرار

1 * مسموعات جمع سمعة.

الائتماني، بينما لا يوجد أي دور لنسب تقييم الكفاءة ونسب السوق في ترشيد القرار الائتماني، كما توصلت الدراسة إلى أن القرار الائتماني القائم على التحليل المالي يساهم في تحقيق أهداف المصرف .

6. دراسة (فروانة، 2018)، **بعنوان: «أثر اعتماد المصارف التجارية الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراته الائتمانية».**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الفلسطينية على التحليل المالي كأداة من أدوات ترشيد القرار الائتماني، وأيضا إلى التعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها المصارف التجارية العاملة في فلسطين، وتوضح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني والعمل على وضع تصور لحل المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي في المصارف العاملة في فلسطين .وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف عينة البحث تعتمد على التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي.

7. دراسة (قندلفت، 2018)، **بعنوان:«محددات قرار منح الائتمان الخاصة في البنوك التجارية الخاصة في سوريا».**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل الخاصة بالعميل والمحددة لقرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أهمية العوامل المتعلقة بشخصية العميل وسمعته وأثر هذه العوامل في قرار منح الائتمان.

8. دراسة (**الفرجاني والقماطي**، 2019)، **بعنوان:«مدى مساهمة استراتيجيات منح الائتمان المطبقة في المصارف التجارية الليبية في الحد من تعثر القروض».**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة استراتيجيات منح الائتمان المطبقة في المصارف التجارية الليبية في الحد من تعثر القروض، وتوصلت الدراسة إلى أن سمعة العميل طالب الائتمان ومركزه المالي من العوامل المهمة في قبول طلب الائتمان.

9. **دراسة (الفرجاني والعمامي، 2020)، بعنوان: «دور التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية».**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام نسب السيولة ونسب النشاط ونسب المديونية ونسب الربحية وتحليل التدفقات النقدية وتحليل الاتجاهات بينما لم يكن لنسب السوق وتحليل نماذج التنبؤ بالفشل المالي أي دور.

■ **تقييم الدراسات السابقة:**

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تبين لنا الآتي:

- هناك أهمية لتحليل البيانات المالية لطالب الائتمان للكشف والتحقق من سلامة المركز المالي وقدرته على سداد التزاماته، والمصارف الفلسطينية تعتمد على التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي.
- هناك دور مهم للسياسة الائتمانية للمصرف والوضع المالي والسمات الشخصية للعميل في اتخاذ قرار الائتمان، في المصارف التجارية الأردنية.
- هناك أثر لمسموعات العميل وطبيعة نشاط العميل و كفاءة وخبرة العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية، في المصارف التجارية الفلسطينية.
- هناك دور للتحليل المالي فيما يخص نسب الربحية ونسب تقييم الهيكل التمويلي ونسب السيولة في ترشيد القرار الائتماني، بينما لا يوجد أي دور لنسب تقييم الكفاءة ونسب السوق في ترشيد القرار الائتماني، وأن القرار الائتماني القائم على التحليل المالي يساهم في تحقيق أهداف المصرف المتمثلة في هدف الربحية والنمو والآمان والسيولة، بالرغم من أن متخذي قرار منح الائتمان يدركون فقط نسب الربحية.

- هناك دور للتحليل المالي فيما يخص تحليل التدفقات النقدية وتحليل الاتجاهات للحد من مخاطر الائتمان.
- هناك أهمية للعوامل المتعلقة بشخصية العميل وسمعته وأثر هذه العوامل في قرار منح الائتمان، في المصارف السورية.
- تقوم المصارف التجارية الليبية بمتابعة الائتمان بعد منحه للعميل لمعرفة استخدامه في الأغراض المتفق عليها .

ومن خلال العرض الموجز للدراسات السابقة التي أجريت في بيئات مختلفة نجدها تتفق على أهمية الدراسة الائتمانية قبل منح الائتمان والدور الذي تلعبه في المساعدة على اتخاذ قرارات رشيدة، والجدير بالذكر أن هناك نموذج الائتمان المعروف ب 5C،S يعكس محتواه الدراسة الائتمانية الكافية.

■ مشكلة البحث:

تقوم المصارف التجارية بصفة عامة باتباع أساليب مختلفة للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان، من خلال معايير الائتمان المصرفي، وذلك لترشيد القرار الائتماني.

وتواجه المصارف التجارية عند ممارستها لعمليات منح الائتمان مشكلة الديون المتعثرة، ومن ثم عليها تقدير المخاطر المختلفة التي تحيط بالائتمان قبل منحه لتحقيق عائد من الائتمان وتجنب خسارة الأموال المقرضة ذاتها(**إبراهيم**، 1998)، وتسبب مشكلة الديون المتعثرة إلى فقد الثقة في المصارف، وهذا بالطبع سيؤدي إلى نتائج باهظة ليست فقط على الجهاز المصرفي، وإنما على أموال الدولة ككل وذلك لتأثيرها على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة البحث تتمثل في معرفة دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.

■ **فرضية البحث:**

لتحقيق هدف البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

الفرضية الرئيسية :

هناك دور لمعايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.

وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1 – هناك دور لمعيار خصائص العميل الشخصية في ترشيد القرار الائتماني.

2 – هناك دور لمعيار مقدرة العميل على السداد في ترشيد القرار الائتماني.

3 – هناك دور لمعيار رأس مال العميل في ترشيد القرار الائتماني.

4 – هناك دور لمعيار الضمانة التي يقدمها العميل في ترشيد القرار الائتماني.

5 – هناك دور لمعيار الظروف المحيطة بالعميل في ترشيد القرار الائتماني.

■ **أهدف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في معرفة دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني، كما يهدف البحث بشكل فرعي وإجرائي إلى الأهداف التالية :

– معرفة مفهوم معايير الائتمان المصرفي.

– معرفة دور(الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمانة، الظروف المحيطة) في ترشيد القرار الائتماني.

■ **أهمية البحث:**

تنقسم أهمية البحث إلى مستويين :

– **المستوى النظري:** ويستمد هذا البحث أهميته النظرية لإثراء المعرفة العلمية في مجال الائتمان ومعايير الائتمان المصرفي.

- **المستوى العملي:** يستمد هذا البحث أهميته باعتبارها من أوائل البحوث التي تتناول دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.

■ الائتمان المصرفي:

يلعب الائتمان المصرفي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي ،حيث تتمثل مهمته الأساسية في توفير الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار ،وذلك للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو التوظف الكامل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج .

ويعتبر الائتمان هو عصب الحياة الاقتصادية، والائتمان سلسلة من الحلقات المتصلة بشكل يؤدي فيه انقطاع أو تأخر أية حلقة إلى التأثير على بقية الحلقات، فتأخر بعض المدينين عن السداد، سيؤثر على الأطراف الأخرى، ويؤدي إلى خلق مشكلة مالية، ولذلك تهتم بيوت المال، والإقراض المتخصصة كالمصارف اهتماماً خاصاً بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها، ولذا نرى أن الاهتمام ينصب على دراسة وتحليل القوائم المالية (**خليل والسيد**، 2017).

وللائتمان تعريفات عدة تختلف حسب وجهة النظر التي ينظر بها إليه.

وعرفه **اللحام وكافي** (225:2017) بأنه « الثقة التي يمنحها المصرف للعميل والتي تتمثل في إتاحة البنك مبلغ مالي معين يستخدمه العميل في غرض محدد خلال فترة زمنية محددة ويتم السداد في مقابل عائد مادي معين ووفقاً لشروط متفق عليها».

كما عرفه أيضاً **عفانه** (17:2017) بأنه « الثقة التي يوليها المصرف لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينه ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه».

بينما يعرف **سعيد** (17:2000) الائتمان بأنه» الأموال المقرضة للأفراد وأصحاب المهن والمشروعات في شكل نقدي أو عيني مقابل تعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ متفق عليها مقابل ضمانات».

وبذلك ينظر للائتمان من زاويتين: من وجهة نظر الدائن هو ائتمان أي منح المدين الثقة كي يفي بالتزاماته تجاه الدائن خلال أجل معين، ومن وجهة نظر المدين هو دين يلتزم بدفعه عند حلول الأجل المتفق عليه، ومنح الائتمان بهذا المعنى يتسع ليشمل الأفراد والمشروعات وكافة المؤسسات المالية والمصرفية وكذلك الدولة .

■ **أهمية الائتمان المصرفي:**

للمصارف دور هام كوسيط مالي يسعى إلى توظيف المدخرات وفق المعايير والضوابط المتبعة في إطار السياسة الاقتصادية لكل بلد لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمعات بما يحقق الأهداف التنموية للمساهمة في الازدهار وهو من الأهداف المنظورة على عاتقه في البيئة التي ينشط فيها ويستمد منها ودائعه ويوجه إليها استثماراته وتوظيفاته المختلفة؛ حيث تظهر أهمية الائتمان المصرفي على مستويين هما(عفانة، 2017):

● **أولا : أهمية الائتمان على مستوى المصرف:**

هو الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة المصرف نظرا لما يتحمله المصرف من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف والذي من خلاله يمكن أن يتحقق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

● **ثانيا : أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد:**

يعتبر الائتمان نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير على الاقتصاد الوطني وفيه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه؛ ولكنه في ذات الوقت يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه.

● **أسس منح الائتمان المصرفي:**

تتبنى المصارف أحد المنهجين التاليين أو كلاهما كأساس لمنح الائتمان المصرفي، كما ذكرها (ذيب وآخرون، 2012).

المنهج الأول: هو منهج حذر الهدف منه الحد من المخاطر الائتمانية المشكوك في استردادها عند الاستحقاق، حيث يوجه ضابط الائتمان وفقاً لذلك جهوده لتلافي أية خسائر تنتج عن منح الائتمان وتبعا لهذا المنهج يركز المصرف نشاطه عادة في المجالات التي له خبرة سابقة فيها ولا يميل إلى الدخول في مجالات لا يملك عنها معلومات كافية .

المنهج الثاني: ينظر إلى المخاطرة الائتمانية على أنها جزء عادي من نشاط المصرف ويقوم بمواجهتها عن طريق تقاضي هامش أعلى على العمليات التي تتزايد فيها المخاطر مما يسمح بانخفاض نسبة القروض والتسهيلات المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض ويتطلب ذلك أن يتاح للمصرف المعلومات التي تمكنه من التنبؤ بالظروف الاقتصادية والتوقعات في سوق الائتمان مع مهارة عالية في مجال التحليل.

عناصر منح الائتمان المصرفي:

هناك عناصر لمنح الائتمان تسمى (5c's) وهي: (سعيد، 2000؛ الدغيم وآخرون، 2006):-

1. **الشخصية** Character: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة . فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له . وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع

الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالشركة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

2. **القدرة** Capacity: وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات. ومعيار القدرة يؤثر في المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعند دراسة هذا المعيار يتعرف المصرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى . ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض على السداد وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

3. **رأس المال** Capital: يعتبر رأس مال العميل عنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل قدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كلا من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة . حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل الذاتية للعميل المقترح وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية. وتطلب المصارف عادة قائمتي الدخل والمركز المالي لعدة سنوات سابقة حتى تتمكن من خلالهما تحليل مدى قدرة الشركة على السداد في المستقبل.

4. **الضمان** Collateral : يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل.

5. **الظروف المحيطة** conditions: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو، أوفي مرحلة الاستقرار، أوفي مرحلة الانحدار.

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه العناصر مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا إن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

■ **منهجية البحث:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن دراسة أو بحث الظاهرة المراد بحثها، كما توجد بالواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً وكمياً، وتم الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع البحث، كما إنه تم استخدام أسلوب العينة العشوائية في اختياره لعينة البحث، كما تم الاعتماد على وسيلة الاستبيان لجمع البيانات.

■ **وسيلة تجميع البيانات:**

لتحقيق أهداف البحث تم استخدام صحيفة الاستبيان لتجميع البيانات اللازمة عن عينة البحث، ويعتبر الاستبيان من أكثر أدوات جمع البيانات ملائمة لهذا البحث، وقد قسمت صحيفة الاستبيان إلى جزئين هما:

الجزء الأول: يتعلق بتجميع معلومات خاصة عن المشاركين في البحث من حيث، المؤهل العلمي للمشارك، عدد سنوات الخبرة في المجال المصرفي، التخصص.

الجزء الثاني: يحتوي على معلومات تتعلق بدور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني، حيث تم تقسيم هذه المعلومات الواردة في الاستبيان إلى خمس مجموعات تتعلق كل مجموعة بإحدى الفرضيات الفرعية للبحث، وهي: (خصائص العميل الشخصية، المقدرة على السداد، رأس المال، الضمانة، الظروف المحيطة).

واعتمد البحث عند إعداد صحيفة الاستبيان على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، ليتمكن المشارك من تحديد مستوى الموافقة على كل عبارة كما هو موضح في جدول (1).

جدول(1): توزيع الأوزان على إجابات الاستبيان

الإجابة	هناك دور كبير	هناك دور	محايد	ليس هناك دور	ليس هناك دور كبير
الوزن	5	4	3	2	1

وعليه فإنّ المتوسط الحسابي النظري لمقياس البحث يساوي (3) [1]*وقد تمّ اعتماد ذلك في هذا البحث، حيث اعتُبر أن كل ما يزيد عن المتوسط الحسابي النظري للدراسة بأنه اتجاه إيجابي، وما قلّ عن المتوسط النظري لمقياس البحث بأنه اتجاه سلبي أو محايد.

ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5 - 1 = 4)، وتم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/5 = 0.80)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يصبح طول الخلايا للعبارات كما هو موضح بالجدول (2):

جدول (2): طول الخلية وفقا لمقياس ليكرت

طول الخلية	من 1 إلى أقل من 1.80	من 1.80 إلى أقل من 2.60	من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 3.40 إلى أقل من 4.20	من 4.20 إلى 5.00
الفئة في مقياس ليكرت	ليس هناك دور كبير	ليس هناك دور	محايد	هناك دور	هناك دور كبير
المستويات	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

■ **صدق وثبات الاستبيان:**

تم قياس معامل ألفا كرونباخ على إجابات عينة من مفردات مجتمع البحث، وذلك باستخدام برنامج (SPSS) وكانت قيمة ألفا المحتسبة لجميع المحاور لا تقل عن (0.754) ومعامل الصدق لا يقل عن (0.868) ويدل ذلك على أن الاستبيان حقق درجة ثبات مقبولة إحصائياً، وجدول (3) يوضح نتائج الثبات والصدق:

1 *) المتوسط النظري = مجموع الأوزان / عددها وبالتالي فإن المتوسط النظري = 15 / 5 = 3 .

جدول (3): معامل ثبات وصدق مقاييس البحث

المحور	عدد الفقرات	معاملات الثبات	معاملات الصدق
خصائص العميل الشخصية	9	0.754	0.868
المقدرة على السداد	9	0.850	0.922
رأس المال	9	0.888	0.942
الضمانة	5	0.827	0.909
الظروف المحيطة	8	0.845	0.919
معايير الائتمان المصرفي	40	0.846	0.920

التوزيع الطبيعي للبيانات:

تم إجراء اختبار شيبرو Shapiro - Wilk لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وقد أشارت نتائجه إلى عدم تبيعة محاور البحث والمتعلقة بدور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني للتوزيع الطبيعي، لأن القيم الاحتمالية لمحاور البحث أصغر من مستوى الدلالة (0.05).

جدول (4): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور البحث

المحور	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية
خصائص العميل الشخصية	0.975	0.004
المقدرة على السداد	0.925	0.000
رأس المال	0.951	0.004
الضمانة	0.952	0.001
الظروف المحيطة	0.924	0.000
معايير الائتمان المصرفي	0.961	0.000

■ **مجتمع وعينة البحث:**

يتألف مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية الليبية، أما عينة البحث فهي تتألف من المصارف التجارية الرئيسية الستة وذلك لِكبر حجمها حسب الأصول وحسب الودائع وحسب الائتمان الممنوح (مصرف ليبيا المركزي، 2016)، كما في جدول (5):

جدول (5): عينة الدراسة

ت	المصرف	الإدارة العامة
1	مصرف الجمهورية	مدينة طرابلس
2	مصرف الصحارى	مدينة طرابلس
3	مصرف الوحدة	مدينة بنغازي
4	المصرف التجاري الوطني	مدينة البيضاء
5	مصرف التجارة والتنمية	مدينة بنغازي
6	مصرف شمال افريقيا	مدينة طرابلس

تم استهداف عينة من العاملين بإدارات وأقسام الائتمان ولجان منح الائتمان في المصارف عينة البحث، وبالنسبة للمصارف التي إداراتها العامة بمدينة بنغازي تم استهداف العاملين في إدارة الائتمان بالإدارة العامة والعاملين في أقسام الائتمان بالفروع الرئيسية بمدينة بنغازي، أما المصارف التي تقع إداراتها العامة خارج مدينة بنغازي تم استهداف العاملين في إدارة الائتمان بإدارة الفروع والعاملين في أقسام الائتمان بالفروع الرئيسية بمدينة بنغازي، كذلك تم استهداف أعضاء لجنة الائتمان بالمصارف عينة البحث، حيث تم توزيع عدد (90) استمارة سلمت بالطريقة المباشرة بمساعدة الزملاء وقد أعطى المشاركون فترة للإجابة على الفقرات الواردة بالاستبيان، وقد تمكن الباحثان من استلام عدد (81) استمارة، وبعد فرز الاستمارات تم استبعاد عدد (6) نسخ لعدم اكتمال

البيانات وبهذا فإن نسبة الردود (83 ٪) وهي نسبة كافية وتعكس أراء عينة البحث كما موضحة بالجدول (6).

جدول (6): عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

المصرف	استمارات موزعة	استمارات مستلمة	استمارات مستبعدة	استمارات صالحة للتحليل
مصرف الجمهورية	15	14	1	13
مصرف الصحارى	15	13	0	13
مصرف الوحدة	15	15	1	14
المصرف التجاري الوطني	15	13	1	12
مصرف التجارة والتنمية	15	15	3	12
مصرف شمال أفريقيا	15	11	0	11
الإجمالي	90	81	6	75

■ **تحليل البيانات:**

تم تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان بشكل وصفي، وقد تم تقسيم عملية التحليل وفقاً لتقسيمات استمارة الاستبيان وذلك على النحو التالي:

الجزء الأول: ويحوي معلومات عامة عن المشاركين في البحث، حيث يتضمن هذا الجزء من الاستبيان بعض الأسئلة التي توضح خصائص المشاركين في البحث، والجدول رقم (7) يبين خصائص المشاركين في البحث:

جدول (7): خصائص المشاركين في البحث

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	ثانوية أو أقل	4	٪ 5.3
	دبلوم عالٍ	11	٪ 14.7
	بكالوريوس	47	٪ 62.7
	ماجستير	12	٪ 16
	دكتوراه	1	٪ 1.3
المجموع		75	٪ 100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	13	٪ 17.3
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	24	٪ 32
	من 10سنوات إلى أقل من 15 سنة	13	٪ 17.3
	من 15 سنة فما فوق	25	٪ 33.3
المجموع		75	٪ 100
التخصص	تمويل ومصارف	20	٪ 26.6
	محاسبة	32	٪ 42.7
	اقتصاد	11	٪ 14.6
	إدارة	8	٪ 10.6
	أخرى	4	٪ 5.3
المجموع		75	٪ 100

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (7) تبين أن (٪ 62.7) هم من حملة البكالوريوس، وأن (٪ 16) يحملون شهادة الماجستير وأن (٪ 14.7) منهم يحملون

شهادة الدبلوم، وأن (5.3 ٪) يحملون ثانوية أو أقل، أما النسبة المتبقية (1.3 ٪) فكانت لحملة الدكتوراه، ومن ذلك نجد أن معظم المشاركين مستواهم العلمي عالٍ، وهذا يرفع من مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها، وتبين أيضا أن نسبة (33.3 ٪) من المشاركين في البحث لديهم خبرة لا تقل عن 15 سنة، وأن نسبة (32 ٪) لا تزيد خبرتهم عن 10 سنوات ولا تقل عن 5 سنوات، وأن نسبة المشاركين من ذوي الخبرة أقل من (5) سنوات لا تتعدى (17.3 ٪)، وأن نسبة (17.3 ٪) لا تزيد خبرتهم عن 15 سنة ولا تقل عن 10 سنوات، وبهذا يمكن القول بأن هذه النتائج ترفع مستوى الثقة في المعلومات المقدمة من المشاركين في الدراسة وتعطي أهمية لآرائهم، وتبين أيضا أن (42.7 ٪) من المشاركين تخصصهم محاسبية وأن (26.6 ٪) تخصصهم تمويل ومصارف وأن نسبة (25.2 ٪) تخصصهم اقتصاد وإدارة، وأن (5.3 ٪) منهم لم يشيروا إلى تخصصهم ومن ذلك يتضح أن أغلب المشاركين تخصصاتهم مالية ومصرفية، ما يعني ارتفاع مستوى التأهيل العلمي لدى المشاركين ويعطي أهمية لآرائهم .

الجزء الثاني: ويشمل هذا الجزء على أربعين(40) عبارة صممت لقياس دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني وذلك على النحو الأتي:

- **أولا : خصائص العميل الشخصية:**

جدول (8):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لخصائص العميل الشخصية

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم طريقة المعيشة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.04	.700	5
تساهم العادات الشخصية والجانب الثقافي في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.66	.820	8
يساهم الوضع الاجتماعي والدرجة العلمية في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.69	.900	7

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم الحالة الصحية والمرحلة السنية في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.73	.920	6
تساهم العلاقات التجارية والنزاهة في المعاملات في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.16	.770	4
تساهم السمعة في السوق في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.32	.710	2
تساهم السمعة في المصرف في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.25	.730	3
يساهم مدى الوفاء بسداد التزاماته في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.37	.670	1
يساهم الخلفاء المحتملون لإدارة النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.64	.870	9
المتوسط العام	3.98		
الانحراف المعياري العام	.460		

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (8) تبين أن متوسط متغير خصائص العميل الشخصية قد بلغ (3.98) وهي أعلى من المتوسط وبانحراف معياري (0.46) وقد احتلت الفقرة التي تنص على (يساهم مدى الوفاء بسداد التزاماته في التأثير على قرار منح الائتمان) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.37) وانحراف معياري (0.67) بينما احتلت الفقرة التي تنص على(يساهم الخلفاء المحتملون لإدارة النشاط في قرار منح الائتمان) المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.64) وانحراف معياري (0.87)، وظهر أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير خصائص العميل الشخصية جاءت بدرجة مرتفعة؛ أي أن خصائص العميل الشخصية تساهم في التأثير على قرار منح الائتمان.

● **ثانيا: المقدرة على السداد:**

جدول (9):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب للمقدرة على السداد

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم المقدرة على إدارة المنشأة بكفاءة وفاعلية في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.22	.700	1
تساهم المقدرة على استخدام الأموال المستثمرة بكفاءة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.16	.630	3
تساهم المقدرة على توفير مصادر أموال تفي السداد في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.13	.680	4
تساهم المقدرة على تحقيق الاستقرار في السوق في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.96	.680	9
تساهم المقدرة على مواجهة المشكلات في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.02	.710	6
تساهم المقدرة على إدارة الحسابات في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.06	.640	5
تساهم المقدرة على إدارة الخطوط الائتمانية في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.98	.720	8
تساهم المقدرة على تحديد الأموال المقترضة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.01	.660	7
تساهم الخبرة الفنية والإدارية لهيكل النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.20	.710	2
المتوسط العام	4.08		
الانحراف المعياري العام	.460		

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (9) تبين أن متوسط متغير المقدرة على السداد قد بلغ (4.08) وهي أعلى من المتوسط وبانحراف معياري(0.46) وقد احتلت الفقرة التي تنص على (تساهم المقدرة على إدارة المنشأة بكفاءة وفاعلية في ترشيد قرار منح الائتمان) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.22) وانحراف معياري (0.70) بينما احتلت الفقرة التي تنص على(تساهم المقدرة على تحقيق الاستقرار في السوق في ترشيد قرار منح الائتمان) المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.96) وانحراف معياري (0.68)، وظهر أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير المقدرة على السداد جاءت بدرجة مرتفعة؛ أي أن المقدرة على السداد تساهم في التأثير على قرار منح الائتمان.

● **ثالثا: رأس المال:**

جدول (10):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لرأس المال

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
يساهم مدى توازن الهيكل التمويلي للشركة مع الاستخدامات المختلفة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.13	.680	2
يساهم مدى توفير رأس المال الكافي لإدارة النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.20	.610	1
تساهم مدى القدرة على الاحتفاظ برأس المال الكافي لإدارة النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.08	.670	4
تساهم مدى الكفاءة في إدارة النقدية في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.04	.740	5
تساهم مدى الكفاءة في تحقيق رأس مال عامل موجب في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.01	.680	6

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم مدى الكفاءة في إدارة الاستثمار العامل للنشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.94	.630	7
يساهم مدى الوزن المهني لمراقب حسابات المنشأة الذي قام بإعداد ومراجعة واعتماد ميزانية النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.84	.750	8
يساهم مدى إمساك الشركة حسابات منتظمة ترشيد قرار منح الائتمان.	3.81	.710	9
تساهم مدى الشفافية والمصداقية في البيانات المالية المقدمة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.09	.750	3
المتوسط العام	4.01		
الانحراف المعياري العام	.500		

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (10) تبين أن متوسط متغير رأس المال قد بلغ (4.01) وهي أعلى من المتوسط وبانحراف معياري(0.50) وقد احتلت الفقرة التي تنص على (يساهم مدى توفير رأس المال الكافي لإدارة النشاط في التأثير على قرار منح الائتمان) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.20) وانحراف معياري (0.61) بينما احتلت الفقرة التي تنص على(يساهم مدى إمساك الشركة حسابات منتظمة على قرار منح الائتمان) المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.81) وانحراف معياري (0.71)، وظهر أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير رأس المال جاءت بدرجة مرتفعة؛ أي أن رأس المال يساهم في التأثير على قرار منح الائتمان.

● **رابعا: الضمانة:**

جدول (11):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب للضمانة

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم الأولوية والامتياز في الضمانات دوراً في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.24	.610	1
تساهم سلامة استيفاء الضمانات و توافر الوثائق دوراً في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.14	.670	2
تساهم مدى رجاحة تقييم الضمانات وتحديثها بالقيم السوقية دوراً في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.05	.630	3
تساهم مدى كفاءة تحديد المخاطر المرتبطة بالقيم التسليفية دوراً في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.00	.670	4
تساهم مدى سرعة تصفية الضمانات ودياً أو جبرياً دوراً في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.89	.660	5
المتوسط العام	4.06		
الانحراف المعياري العام	.500		

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (11) تبين أن متوسط متغير الضمانة قد بلغ (4.06) وهي أعلى من المتوسط وبانحراف معياري(0.50) وقد احتلت الفقرة التي تنص على (تساهم الأولوية والامتياز في الضمانات دوراً في التأثير على قرار منح الائتمان) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.24) وانحراف معياري (0.61) بينما احتلت الفقرة التي تنص على(تساهم مدى سرعة تصفية الضمانات ودياً أو جبرياً دوراً في التأثير على قرار منح الائتمان) المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري (0.66)، وظهر أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير الضمانة

جاءت بدرجة مرتفعة؛ أي أن الضمانة تساهم في التأثير على قرار منح الائتمان.

- **خامسا: الظروف المحيطة:**

جدول (12):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب للظروف المحيطة

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم مكانة الشركة في السوق المحلي والخارجي في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.18	.580	1
يساهم حجم المنافسة التي تواجهها الشركة في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.94	.750	3
تساهم الظروف الاقتصادية السائدة للقطاع الذي ينتمي إليه نشاط الشركة في ترشيد قرار منح الائتمان.	4.17	.720	2
يساهم موقع الشركة من الدورة الاقتصادية وأثرها على النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.93	.770	5
تساهم مدى نمطية النشاط واستقراره وملامح نموه في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.93	.680	4
تساهم التشريعات المالية كالضرائب في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.84	.750	7
يساهم المكون الأجنبي الداخل في النشاط في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.60	.820	8
تساهم التطورات التكنولوجية على أسلوب النشاط القائم في ترشيد قرار منح الائتمان.	3.85	.780	6
المتوسط العام	3.93		
الانحراف المعياري العام	.510		

من خلال البيانات الظاهرة بالجدول رقم (12) تبين أن متوسط متغير الظروف المحيطة قد بلغ (3.93) وهي أعلى من المتوسط وبانحراف معياري(0.51) وقد احتلت الفقرة التي تنص على (تساهم مكانة الشركة في السوق المحلي والخارجي في ترشيد قرار منح الائتمان) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري (0.58) بينما احتلت الفقرة التي تنص على(يساهم المكون الأجنبي الداخل في النشاط في التأثير على قرار منح الائتمان) المرتبة الأخيرة وذلك بمتوسط حسابي بلغ (3.60) وانحراف معياري (0.82)، وظهر أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات متغير الظروف المحيطة جاءت بدرجة مرتفعة؛ أي أن الظروف المحيطة تساهم في التأثير على قرار منح الائتمان.

■ اختبار فرضية الدراسة:

من خلال التحليل الوصفي تم التوصل إلى نتائج مبدئية حول دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني، إلا إن تعميم هذه النتائج لا يأتى إلا بعد التحقق من اتجاهات المشاركين حول فرضية البحث ما إذا كانت ذات دلالة إحصائية أم لا، وعليه تم تناول اختبار فرضية البحث باستخدام الاختبارات اللا معلمية والمتمثلة في اختبار الإشارة Sign Test[1]*، وذلك لتعزيز نتائج التحليل الوصفي حول دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني، وجدول (13) يبين نتائج اختبار فرضية البحث .

جدول (13): نتائج اختبار فرضيات البحث

المتغير	المتوسط	الانحراق	القيمة المعنوية
دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.	4.01	0.18	0.000
دور معيار خصائص العميل الشخصية في ترشيد القرار الائتماني.	3.98	0.46	0.006
دور معيار المقدرة على السداد في ترشيد القرار الائتماني.	4.08	0.46	0.000

1 * تم تحديد هذا الاختبار بناءً على نتائج اختبار Shapiro - Wilk Test.

المتغير	المتوسط	الانحراق	القيمة المعنوية
دور معيار رأس المال في ترشيد القرار الائتماني.	4.01	0.50	0.026
دور معيار الضمانة في ترشيد القرار الائتماني.	4.06	0.50	0.000
دور معيار الظروف المحيطة في ترشيد القرار الائتماني.	3.93	0.51	0.000

يبين الجدول رقم (13) وبناء على القيمة المعنوية، وهي أقل من مستوى المعنوية $(\alpha = 0.05)(\alpha = 0.05)$، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة على النحو التالي:

1. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً لمعايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.
2. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً لمعيار خصائص العميل الشخصية في ترشيد القرار الائتماني.
3. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً لمعيار مقدرة العميل على السداد في ترشيد القرار الائتماني.
4. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً لمعيار راس المال في ترشيد القرار الائتماني .
5. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً لمعيار الضمانة في ترشيد القرار الائتماني.
6. رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أن هناك دوراً للظروف المحيطة في ترشيد القرار الائتماني.

ولمعرفة أكثر معايير الائتمان المصرفي دوراً في ترشيد القرار الائتماني يمكن استخدام

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية والترتيب كما في الجدول التالي:

جدول (14): دور معايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني

معايير الائتمان المصرفي	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
المقدرة على السداد.	4.08	0.46	٪ 81.70	1
الضمانة.	4.06	.500	٪ 81.32	2
رأس المال.	4.01	.500	٪ 80.34	3
خصائص العميل الشخصية.	3.98	.460	٪ 79.27	4
الظروف المحيطة.	3.93	.510	٪ 78.66	5

يتبين من الجدول رقم (14) أن معيار المقدرة على السداد جاء بالمرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بنسبة بلغت (81.70 ٪)، وجاء معيار الظروف المحيطة بالمرتبة الأخيرة.

■ **نتائج البحث:**

1. هناك دور لمعايير الائتمان المصرفي في ترشيد القرار الائتماني.
2. هناك دور لمعيار خصائص العميل الشخصية في ترشيد القرار الائتماني.
3. هناك دور لمعيار المقدرة على السداد في ترشيد القرار الائتماني.
4. هناك دور لمعيار رأس المال في ترشيد القرار الائتماني.
5. هناك دور لمعيار الضمانة في ترشيد القرار الائتماني.
6. هناك دور لمعيار الظروف المحيطة في ترشيد القرار الائتماني.
7. المقدرة على السداد أكثر معايير الائتمان المصرفي دوراً في ترشيد القرار الائتماني.

■ **توصيات البحث:**

بناء على النتائج السابقة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات، هي:

1. رفع مستوى الاهتمام بدراسة شخصية العميل.
2. التركيز على مقدرة العميل على تحقيق الاستقرار في السوق وقدرته على إدارة الخطوط الائتمانية وإمكانية التوصل إلى مساهماته في هذا المجال خصوصا إذا كان قديم العهد في هذا النشاط .
3. التركيز على دور وسرعة تصفية الضمانات وجودتها لتأثيرها في قرار منح الائتمان.
4. الحث على إنشاء قاعدة بيانات تبين دور العنصر الأجنبي ومدى مساهمته وتأثيره في النشاط والإلمام والمعرفة الكاملة لدور التشريعات المالية وأهميتها في هذا النشاط .
5. ضرورة التركيز على إبراز دور معايير الائتمان المصرفي في رفع معدل العائد على حقوق الملكية ومساهمته في رفع معدل العائد على الودائع .

■ **مراجع البحث:**

- إبراهيم، محمد نبيل، (1998)، **التعريف عن دين المصرف: بعض المشاكل التي تكتنف الديون الداخلية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد 8، العدد 87، ص ص 41 - 49.
- أبوشيخة، رائد خالد (2016)، **أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- حنفي، عبدالغفار و أبوقحف، عبدالسلام (1991)، **الادارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- الخطيب، سمير (2008)، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك: منهج علمي وتطبيق عملي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- خليل، رفعت وإبراهيم السيد، (2017)، **التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية**، دار الكتب المصرية، الإسكندرية، مصر.

- الدغيم، عبدالعزيز والأمين، ماهر وأنجرو، إيمان (2006)، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الزراعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 28 العدد 3، ص ص 199 - 218.

- ذيب، سوزان سمير و نور، محمود إبراهيم و موسى، شقيري نوري و سعادة، عبدالله يوسف (2012)، **إدارة الائتمان**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- سعيد، عبدالسلام لفته (2000)، **الائتمان المصرفي**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.

- الشيخلي، هديل أمين (2012)، **العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

- عبد اللطيف، أحمد ورضا يوسف (2006)، **نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في البنوك التجارية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص 1 - 32.

- عفانة، محمد كمال (2017)، **إدارة الائتمان المصرفي**، بدون طبعة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- الفرجاني، إبراهيم مسعود، العمامي، حسني سالم (2020)، **دور التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية**، مجلة جامعة بنغازي العلمية، مجلد 33.

- الفرجاني، إبراهيم مسعود، القماطي، محمد صالح، (2019)، **مدى مساهمة استراتيجيات منح الائتمان المطبقة في المصارف التجارية الليبية في الحد من تعثر القروض**، المؤتمر الأول حول بيئة الأعمال في ليبيا، جامعة اجدابيا، ليبيا.

- الفرجاني، ابراهيم مسعود، العريبي، عبدالفتاح عثمان(2016)، **دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في ترشيد القرار الائتماني وأثره على تحقيق أهداف المصرف**، مؤتمر الاتجاهات الحديثة في الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان.

- الفرجاني، ابراهيم مسعود (2013)، **دراسة إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية**، المؤتمر العلمي الدولي الخامس، إدارة وتنمية رأس المال الفكري في المنظمات العربية بين الواقع والمأمول، المجلد الثاني، العدد الأول، ص 295 ـ ص 309.

- فروانة، حازم أحمد (2018)، **أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراته الائتمانية**، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد العاشر، العدد الثالث.

- قندلفت، هبة عزام (2018)، **محددات قرار منح الائتمان الخاصة بالعميل في البنوك التجارية الخاصة في سوريا**، رسالة ماجستير،جامعة حماة، سوريا.

- اللحام، محمود عزت و كافي، مصطفى يوسف (2017)، **إدارة المصارف**، دار الإعصار العلمي، الطبعة الأولى، الأردن.

- **مصرف ليبيا المركزي**، التقرير السنوي، 2016.

- مطر، محمد (2016)، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- النجار، عماد غفوري (2015)، **استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان**، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8)، العدد (2)، جامعة المثنى. العراق، ص ص 62 - 70.